إضافةُ الشَّيْءِ إلى نفسه أو ما في معناه

د/ حسين مُحَمَّد حسين البطاينة د/ مُحَمَّد ماجد الدخيل
كلية كلية اربد الجامعية – جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

المُلخَص

تعدُّ ظاهرةُ الإضافة في اللغة العربية من الظواهر المتشعبة التي تحتاج إلى كثير بحثٍ وسبرٍ لمواطن الإضافة، لذلك أردت من هذا البحث إلقاء الضوء على موطن منيعٍ من مواطن الإضافة ألا وهو إضافة الشَّيْءِ إلى نفسِه، فعرضت مذاهب النحاة في هذا النوع من الإضافة، وكيف احتكموا إلى مذاهبهم فيها وفي إثبات غيرها من مسائل اللغة، وأزلْت بعض الغموض الذي يكتنف بعض المواضع التي توهم بإضافة الشَّيْء إلى نفسه، ونتج عن هذا البحث جملةٌ من النتائج التي أردت بالوصول إليها خدمة اللغة.

كلمات مفتاحية: اضافة الشئ، ماقبل الشئ، النحو العربي.

مُقَدِمَةُ :

اختلفَ العلماء في هذا النَّوعِ من الإضافةِ، فأَجازهُ الكوفيُّون إذا اختلفَ لفظا المضافِ والمضافِ إليه، وجعلُوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنَيَيْن، ومنعه البصريُّون سواءً اتفق لفظاهُما أو اختلفا.

قالَ ابنُ الأَنباريّ[1]:" أَمَّا الكوفيُّون فاحتجُّوا بأَنْ قالوا: إِنَّما قُلْنا ذلكَ لأَنَّهُ قد جاءَ في كتابِ الله تعالى وكلامِ العربِ كثيراً، قال تعالى:﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِيْنِ﴾ الواقعة/٩٥، واليقين في المعنى نعتٌ للحقِّ لأَنَّ الأَصلَ فيه الحقُّ اليقينُ، والنعتُ في المعنى هو المنعوتُ، فأَضافَ المنعوتَ إلى النعتِ، وهما بمعنىً واحدٍ، وقال تعالى:﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ يوسف/١٠٩، والآخرةُ في المعنى نعتٌ للدَّارِ، والأَصلُ فيهِ وللدَّارُ الآخرةُ خيرٌ كما قال تعالى في موضعٍ آخرَ: :﴿ وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ الأنعام/ ٣٢، فأَضافَ دار إلى الآخرة، وهما بمعنىً واحدٍ، وقال تعالى:﴿ جَنَّاتٍ وحَبَّ الحَصِيْدِ ﴾ ق/٩، والحبُّ في المعنى هو الحصيدُ، وقد أَضافَهُ إليهِ، وقالَ تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيّ ﴾ القصص/ ٤٤، والجانبُ في المعنى هو الغربي، ثمَّ قالَ الشَّاعرُ، وهو الرَّاعي:

وقَرَّبَ جَانِبَ الغَرْبِيّ يأَدُو

مَدَبَّ السَّيْلِ واجتَنَبَ الشَّعَارا

ومن ذلكَ قولُهم: (صلاةُ الأُولى ومسجدُ الجامعِ وبَقلَةُ الحمقاءِ)، والأُولى في المعنى هي الصَّلاةُ، والجامعُ هو المسجدُ، والبقلةُ هي الحمقاءُ، وقد أَضافوا إليها فدلَّ على ما قلناه".

فالكوفيُّون استندوا في حكمهم إلى كثرة ورود مثل هذا في القرآن الكريم وكلام العرب.

قال الفرَّاء[2] في قولِه تعالى: ﴿ أَو آتِيْكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ النمل/٧:" نَوَّنَ عاصمٌ والأَعمشُ في الشِّهابِ والقَبَسِ، وأَضافَهُ أَهلُ المدينة: ﴿ بِشِهابِ قَبَسٍ ﴾، وهو بمنزلةِ قولِهِ:﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ ممَّا يَضافُ إلى اسمِهِ إذا اختلَفَ أَسماؤُهُ".

وقال[3] أيضاً في قولِه تعالى: ﴿ وَحَبَّ الحَصِيدِ ﴾:" والحبُّ هو الحصيدُ، وهو ممَّا أَضيفَ إلى نفسِهِ مثل:﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِيْنِ﴾ الواقعة/٩٥، ومثلُه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيهِ مِن

١ - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢، ٣٥٢- ٣٥٣.

٢ - الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ٢٨٦/٢.

٣ - الفراء، معاني القرآن، ٧٦/٣.

حَبْلِ الوَرِيْدِ﴾ ق/١٦، والحبلُ هو الوريدُ بعينِهِ أَضيفَ إلى نفسِهِ لاختلاف لفظِ اسمَيْهِ".

وذهب البصريُّون إلى عدم جواز هذا النوعِ من الإضافة وإن اختلف اللفظان.

قال ابنُ الأنباريّ[٤]:"وأَمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأَنْ قالُوا: إنَّما قلنا إنَّهُ لا يجوز لأَنَّ الإضافةَ إنَّما يُرادُ بها التعريفُ والتَّخصيصُ، والشَّيْءُ لا يتعرَّفُ بنفسِهِ لأَنَّهُ لو كان فيه تعريفٌ كانَ مُستغنياً عن الإضافةِ، وإنْ لم يكنْ فيه تعريفٌ كان بإضافتهِ إلى اسمهِ أَبعدَ من التعريفِ؛ إذ يستحيلُ أَنْ يصيرَ شيئاً آخرَ بإضافةِ اسمهِ إلى اسمهِ، فوجبَ أَن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً".

قال ابن جنّي[٥]:" وإنَّما امتنعَ ذلكَ من قِبَلِ أَنَّ الغرضَ في الإضافَةِ إنَّما هو التَّخصيصُ والتَّعريفُ، والشَّيْءُ لا تُعرِّفُهُ نفسُهُ لأَنَّه لو كانَ معرفةً بنفسِهِ لَمَا احتيجَ إلى إضافتهِ، وإنَّما يُضافُ إلى غيرِهِ ليُعرِّفَهُ".

ولعلَّ هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين أو بين علماء اللغة عامَّة عائد إلى التقدير، فالبصريون ومن ذهب مذهبهم يقولون بأنَّ ما جاء على نحو هذا إنَّما هو محمولٌ على حذف المضافِ وإقامة صفته مقامَهُ، أمَّا الكوفيُّون فإنَّهم يضيفون الشَّيْءَ إلى نفسهِ لأَنَّهم ذهبوا إلى أَنَّ الصفةَ ذُهِبَ بها مذهبَ الجنسِ، ففي قولهم: حبَّة الخضراءِ جعلُوا الخضراءَ جنساً لكلِّ أُنثى موصوفةٍ بالخضرةِ، وكذلك ما جاء على نحو ذلك.

قالَ أَبو حيَّان[٦] فيما جاء على نحوٍ من هذا :" هي قبل الإضافةِ كموصوفٍ وصفتهِ، ولَمَّا كانت الإضافةُ من هذا الأَصلِ لا يسوغُ لأَنَّ الصفةَ هي الموصوفُ وإضافةُ الشيْءِ إلى نفسِهِ لا تجوزُ اختلفُوا، فذهبَ الكوفيُّون إلى أَنَّ الصفةَ ذُهِبَ بها مذهبَ الجنسِ، فَجُعِلَتْ الخضراءُ جنساً لكلِّ أُنثى موصوفَةٍ بالخضرَةِ، وكذلك باقيها، وذهبَ الأَخفشُ وابن السَّرَّاجِ والفارسي وجمهورُ البصريين إلى أَنَّ مَنْ أَضافَ فإنَّما أَضافَ في الأَصلِ إلى موصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ صلاة الساعةِ الأُولى من زوالِ الشَّمس، ومسجد الوقتِ الجامع أو اليوم الجامع، ودارُ الحياةِ الآخرةِ أو السَّاعةِ الآخرة، وبقلة الحبَّةِ الحمقاءِ، وليلة السَّاعةِ القمراءِ، ويومُ الوقتِ الأَوَّلِ، وساعة الوقتِ الأَوَّلِ، وباب البناءِ الحديدِ، وقَبُحَ ذلكَ لإقامة النَّعتِ وليسَ بخاصٍّ مقامَ المنعوتِ المحذوفِ، وما جاءَ منهُ حُفِظَ ولمْ يُقَسْ عليه.

وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أَنَّهُ من قبيلِ ما أُضيفَ فيهِ المسمَّى إلى الاسمِ كأَنَّكَ قُلْتَ: البقلة التي هي صاحبةُ الاسم، وكذلكَ باقيها، وفي الإيضاحِ: الفرَّاءُ والكوفيُّون يجيزون الإضافةَ من غيرِ دعوى نَقْلٍ ولا حذفٍ، وبهِ قال الزمخشريُّ وابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأَبو القاسم وجماعةٌ، قال الفرَّاءُ: ولدارُ الآخرةِ أُضيفت إلى الآخرةِ، وهي الآخرةُ، والعربُ قد تضيفُ الشَّيْءَ إلى نفسِهِ إذا اختلفَ لفظهُ كيومِ الخميسِ وشهرِ رمضانَ و ﴿وَعْدَ الصِّدقِ﴾ و ﴿مَكْرَ السَّيِّئِ﴾ و ﴿حَقَّ اليَقِيْنِ﴾ و نساءُ المؤمنات وقول الشَّاعرِ:

إذا حاضَ عينَيْهِ كرى النَّومِ لم يَزلْ

بهِ كالِئٌ من قلبِ شَيْمانَ فاتِكِ[٧]

و ﴿ حَبَّ الحصِيدِ﴾ و ﴿حَبْلِ الوريدِ﴾، قال ابن الطراوة: وهذا من إضافةِ الشَّيْءِ إلى نفسِه لاختلاف اللفظين، فَنَسَبَها بما اختلفَ لفظُهُ ومعناه.

٤ - الإنصاف، ٣٥٣.
٥ - ابن جني، سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي، ٣٤.
٦ - أبو حيان، ارتشاف الضرب، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١٩٩٨،١، ١٨٠٦/٤-١٨٠٧.
٧ - البيت لتأبَّط شرّاً في ديوانه ص٤٤ برواية: إذا خاطَ عينيه كرى النوم لم يزلْ لهُ كالِئٌ من قلبِ شَيحانَ فاتكِ.

وفي النهاية: ما اتحدَ معناه واختلفَ لفظاً أَو اتفق لا يجوزُ عندَ البَّصريين إضافةٌ بينَهما، والكوفيون يجيزون ذلكَ فيما اختلفَ لفظاً انتهى".

فالغرضُ من الإضافة كما قال ابن جنّي التعريفُ والتَّخصيصُ وإلَّا لَمَا جازت الإضافة.

قال ابن مالك[٨]:" المضافُ يُعرَّفُ أَو يُخصَّصُ بالمضافِ إليه، والشَّيْءُ لا يُعرَّفُ ولا يُخصَّصُ إلَّا بغيرِه، فإن تُوُهِّمَ خلافُ ذلكَ في مضافٍ ومضافٍ إليه تُلُطِّفَ في تقدير المغايرةِ".

والذي أراه أَنَّ الإضافة ممكنةٌ متى ما أدَّت إلى فائدةٍ في ذهن المخاطب كإضافة الاسم إلى لقبه في قولهم: سعيد كُرْزٍ وقيس بَطَّةٍ وهو هو وغيرِه ممَّا يضافُ إلى مرادفه.

ومن ذلك قول الشاعر في البيت السَّابق: كَرى النَّوم، فقد أَضافَ الشَّاعر الكرى إلى النوم وهو هو في المعنى كما جاء في اللسان، قال ابن منظور[٩]:"والكَرَى: النَّومُ، والكَرَى: النُّعاسُ".

فالكرى هو النَّومُ في أحد معانيه وهو النعاس، وهو النَّوم الخفيف أيضا، فأَضَافَ الاسم إلى مرادفه.

قال المرزوقي[١٠]:" الكَرَى: النَّومُ الخفيفُ، وكأَنَّهُ مأخوذٌ من كَرَيْتُ إذا عَدَوْتُ عدواً شديداً ... وأَضافَ الكَرَى إلى النَوم كما يُضافُ البعضُ إلى الجنسِ، كأَنَّ النَّومَ لجنسِ الفعلِ".

ولعلَّ ابن الأثير قد أدرك أَنَّ حصول الفائدة من الإضافة هو مقياس جوازها من عدمه، وقد ألمح إلى ذلك في تبيان الغرضِ من هذا التَّركيب فقال في المثل السَّائر[١١]:" فإنَّ الكرى هو النومُ، وربَّما أشكل هذا الموضع على كثيرٍ من متعاطي هذه الصناعة وظنُّوه مما لا فائدة فيه، وليسَ كذلكَ، بل الفائدة فيه هي التَّأكيدُ للمعنى المقصود والمبالغة فيه".

وقال الرضي في نحو ذلك[١٢]:" أمَّا الاسمان اللذانِ ليسَ في أَحدهما زيادةُ فائدةٍ كشحطِ النَّوى، وليث أَسدٍ فالفرَّاءُ يجيزُ إضافة أَحدهما إلى الآخر للتَّخفيفِ، قال: إنَّ العربَ تجيزُ إضافةَ الشَّيْءِ إلى نفسِه إذا اختلفَ اللفظانِ كقوله:

فقلتُ انجُوَا عنها نَجَا الجلدِ إنَّهُ

سيرضيكُما منها سنامٌ وغاربُه

والنَّجا هو الجلدُ.

والإنصافُ أَنَّ مثلَهُ كثيرٌ لا يمكنُ دفْعُهُ كما في نهج البلاغةِ:" لَنَسَخ الرَّجاءُ منهم شفقاتِ وَجَلِهم" وقوله:" وسكائكَ الهواءِ ورخاءَ الدَّعةِ"

ولو قلنا: إنَّ بين الاسمَينِ في كلِّ موضعٍ فرقاً لاحتجنا إلى تعسفاتٍ كثيرةٍ".

وقد جعلَ بعض علماء اللغة منع هذا النوع من الإضافة أصلاً يُحتكم إليه، فقد اعتدَّ أبو علي الفارسي بهذا الأصل ليثبت دلالة (كلا) على المفرد، قال[١٣]:" وممَّا يدلُّ على فساد كونها تثنيةً أَنَّها قد جاءت مضافةً إلى التثنية، فلو كانت تثنيةً لم يجزْ إضافتها إلى التثنية لأَنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، أَلا ترى أَنهم لم يقولوا: مررتُ بهما

٨ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢، ٩٢٣/٢.
٩ - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، (كرا: ٣٨٦٨/٥).
١٠ - المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلم هارون، دار الجيل، بيروت، ط١٩٩١/١،ج٩٦/١-٩٧.
١١ - ابن الأثير، المثل السائر، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، ج١٦/٣.
١٢ - الرضي، شرح الكافية، تحقيق ودراسة: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١٩٩٣،١، ٩٢٤/١-٩٢٥.
١٣ - أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨، ص١٢٨-١٢٩.

اثنيهِما، ولا مررتُ بهِ واحدِه، كما قالوا: مررتُ بهم ثلاثتِهم، لَمَّا كان الاثنان هو الضمير المضاف إليه.

ففي إجازتهم لإضافة (كِلا) مع امتناعهم من إضافة اثنيهما وواحده دلالة على مخالفة (كِلا) لهما في باب التثنية.

وممَّا يدلُّكَ على رفضهم إضافة الشيء إلى نفسه أَنَّهم قالُوا: مررت بهم ثلاثتَهم أَو ثلاثتِهم، وأَربعتَهم وأَربعتِهم، فتركوا الجمعَ للكثرةِ، وأَضافُوا الثلاثةَ ونحوَها إليه، ولم يجزْ ذلكَ في التثنية لأَنَّ التثنية في الضمير لا يجوز أَن يرادَ به أَكثرُ من الاثنين، فيحصلُ فيهِ إضافةُ الشيء إلى نفسه، رفضوا ذلكَ وصِيْغَ (كِلا) مفرداً دالَّاً على التثنية كما كان (كُلٌّ) دالَّاً على الجمع، وأَضافوا هذا المفرد إلى ضمير التثنية لأَنَّه لا يمتنع إضافة المفرد إلى الاثنين نحو قولك: أَحدُهما، وهذا أَفضلُهما، وأَيُّهُما أَخواك، فلو كان (كِلا) لفظُهُ لفظُ التثنية لَرُفِضَ إضافتُه إلى التثنية كما رُفِضَ إضافةُ الاثنين إليه في قولِه: اثنيهما، وكما رفضوا أَن يقولوا مررتُ به واحدِه من حيث كان الواحد الضميرَ المضافَ إليه، فقالُوا في هذا المعنى: مررتُ به وحدَهُ لتقعَ إضافة المصدر إلى ضميرِ المفرد، وليسَ المصدرُ بالضمير في هذا المعنى.

فهذا ممَّا يتبيَّنُ منه أَنَّ (كِلا) مفردُ اللفظِ وإِنْ كان يدلُّ على التثنية.

فإِن قيل: ما تنكر أَن تجوزَ إضافته، كما جاز إضافة كُلٍّ؟

قيل: إِنَّما يكونُ بمنزلة كُلٍّ إذا كان مفرداً، إلا ترى أَنَّ كُلَّاً مفردٌ أَيضاً، فإِذا كان مثنَّى كان بمنزلةِ الاثنين سواءً؛ أَلا ترى أَنَّه ليسَ غيرَ المضافِ إليه، كما أَنَّ اثنين ليسا غيرَ المضافِ إليهما، وليسَ كُلّ كذلك أَلا ترى أَنَّ كُلَّاً عبارةٌ عن أَجزاءِ الشيء المضاف إليه، والأَجزاءُ غير المجزَّأ، فكِلا إذا كان تثنيةً لا يكونُ بمنزلةِ كُلٍّ".

ومن ذلك ما ذهب إليه ابن جنّي فيما إذا كان المعجم في قولنا: حروف المعجم صفةً للحروف أو غيرَ وصفٍ لها.

قال ابن جنّي في ذلك[١٤]:" إن سأل سائلٌ فقال: ما معنى قولِنا (حروف المعجم) هل المعجم صفة لحروف هذه أَو غير وصفٍ لها.

فالجوابُ: أَنَّ المعجمَ من قولنا (حروف المعجم) لا يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لحروف هذه من وجهين:

أَحدُهما: أَن حروفاً هذه لو كانت غير مضافةٍ إلى المعجم لكانت نكرة، والمعجم معرفة كما ترى، ومحالٌ وصفُ النَّكرة بالمعرفةِ.

والآخرُ: أَنَّ الحروفَ مضافةٌ إلى المعجم، ومحالٌ أَيضاً إضافةُ الموصوف إلى صفته.

والعلَّةُ في امتناع ذلك أَنَّ الصفة هي الموصوف على قول النَّحويين في المعنى، وإضافة الشيْء إلى نفسِه غيرُ جائزةٍ؛ ألا ترى أَنَّك إذا قُلْتَ: ضربْتُ أَخاكَ الظريفَ، فالأَخُ هو الموصوف، والظريفُ هو الصفة، والأَخُ هو الظريفُ في المعنى.

وليس يريد النَّحويون بالصِّفة ما يريد المتكلِّمون بها من نحو القدرة والعلم والسكون والحركة لأَنَّ هذه الصفات غيرُ الموصوفين بها؛ أَلا ترى أَنَّ السوادَ غير الأَسود، والعلم غير العالم، والحركة غير المتحرِّك، وإِنَّما الصفةُ عند النحويين هي النَّعتُ، والنَّعتُ هو اسم الفاعل أو المفعول أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى ممَّا يوجد فيه معنى الفعل نحو: ضارب ومضروب ومِثْل وشِبْه ونَحْو وما يجري مجرى ذلكَ.

وإِذا كانت الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى لم يجز إضافة الحروفِ إلى المعجم لأَنَّه غير مستقيمٍ إضافة الشيء إلى نفسِه".

١٤ - سر صناعة الإعراب ص٣٣-٣٤.

ومن ذلكَ أَيضاً ما ذهبَ إليه ابن الأنباريّ في حدِّ كلٍّ من الإعراب والبناء بأنَّ الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل، وأَنَّ البناءَ هو لزوم أواخر الكلم بحركةٍ أَو سكونٍ، قال[١٥]:" والذي يدلُّ على صحَّة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء، فيقال: حركاتُ الإعراب وحركات البناء، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب والبناء لَمَا جاز أَنْ يُضافَ إليه لأَنَّ إضافة الشيْء إلى نفسه لا تجوز، أَلا ترى أَنَّك لو قُلْتَ: حركات الحركات لم يجزْ؟ فَلمَّا جاز أَنْ يقال: حركات الإعراب وحركات البناء دلَّ على أَنَّهما غيرُهُما، فاعرفْهُ تَصِب إن شاء الله تعالى".

من وجوه إضافة الشيْء إلى نفسِه

تعدَّدت وجوه إضافة الشَّيْءِ إلى نفسِهِ أو ما يُوهِمُ بأَنَّه مضافٌ إلى نفسِه حسب مذاهب العلماء، فمنهم من رأى في موضع منها خلاف ما يرى غيره، فمنها على سبيل المثال إضافة الشَّيْءِ إلى لقبه، أَو إلى ضميره، أَو إضافة المسمَّى إلى اسمه والاسم إلى مسمَّاه، والموصوفِ إلى صفته، والصفةِ إلى موصوفها وغيرها ممَّا رآهُ علماءُ اللغة أو بعضهم من هذا النوع من الإضافة، فالكوفيُّون أجازوه كما سلفَ ذكره، وتأَوَّلَهُ البصريُّون؛ قال ابن مالك في الكافية:

ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا بهِ اتَّحَدْ معنىً وما أَوْهَمَ ذا إذا وَرَدْ

فَهْوَ مُؤَوَّلٌ بِمُبْدِي العُذْرِ في نُطْقٍ بهِ تَأْوِيْلَ ذي تَلَطُّفِ

ومن ذلك:

أولاً: إضافة المسمَّى إلى اسمه، والاسم إلى المسمَّى

اختُلِف فيما إذا كان الاسم هو المسمَّى أَم لا، فقد ذهب فريقٌ إلى أَن الاسم والمسمَّى شيءٌ واحد وذهب آخرون إلى خلاف ذلك، فعلى مذهب الفريق الثَّاني منهما تكون هذه الإضافة ممكنة.

قال الزمخشريُّ[١٦]:" وقد أُضيفَ المسمَّى إلى اسمه في نحو قولِهم: لقيتُه ذاتَ مرَّةٍ، وذاتَ ليلةٍ، ومررتُ به ذاتَ يومٍ، ودارُهُ ذات اليمينِ وذات الشِّمالِ، وسرنا ذاتَ صباحٍ، قال أنس بن مدركة الخثعمي:

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ لأَمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وقال الكميت:

إليكم ذوي آلِ النبيّ تطلَّعت نوازعُ من قلبي ظِماء وأَلْبُبُ".

وجاء في الخصائص[١٧]:" ممَّا جاء عنهم من إضافة المسمَّى إلى الاسم قول الأعشى:

فكذَّبوها بما قالت فَصَبَّحَهم و آلِ حسَّان يُزجى الموتُ والشِّرعا

فقولُه: ذو آلِ حسَّانَ معناه الجمعُ المسمَّى بهذا الاسم الذي هو آل حسَّان، ... وقال الكميت:

إليكم ذوي آلِ النبيّ تطلَّعت نوازعُ من قلبي ظِماء وأَلْبُبُ

أي إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا: آل النبي.

وحدَّثنا أَبو علي أَنَّ أَحمد بن إبراهيم أُستاذ ثعلب روى عنهم: هذا ذو زيدٍ، ومعناه: هذا زيدٌ؛ أَي هذا صاحب الاسم الذي هو زيدٌ".

١٥ - ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، ص٢١.

١٦ - الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص١٢٤.

١٧ - ابن جنّي، الخصائص، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ٢٧/٣.

فملخَّص كلام أبي عليٍّ وابن جني والزمخشري وغيرهم ممَّن ذهب مذهبهم أنَّه قد ورد عن العرب ما يوهمكَ أنَّهم أضافوا المسمَّى إلى اسمه –وهو ما اعتقده غيرهم من علماء اللغة– وإنَّما هو مُتأَوَّلٌ عندهم بتقدير المضاف المحذوف.

قال ابن جني[١٨]:" وقد دعا خفاءُ هذا الموضع أقواماً إلى أنْ ذهبوا إلى زيادة ذي وذات في هذه المواضع أي: وأُدمج دمجَ شَطَن، وإليكم آل النبيّ، وصبَّحهم آل حسَّان.

وإنَّما ذلك بعدٌ عن إدراك هذا الموضع، وكذلك قال أَبو عبيدة في قول لبيد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

ومن يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر

كأَنَّه قال: ثم السَّلامُ عليكما، وكذلكَ قال في قولنا: بسم الله: إنَّما هو بالله، واعتقد زيادة اسم، وعلى هذا عندهم قول غيلان:

لا ينعَشُ الطَرْفَ إلَّا ما تَخَوَّنَهُ داعٍ يناديه باسم الماءِ مبغومُ

أي بالماءِ، كما أَنشدَنا أَيضاً:

يدعونني بالماء ماءً أَسوَدَا

والماء: صوت الشَّاءِ؛ أَي يدعونني –يعني الغنم– بالماء، أَي يقلْنَ لي: أَصبْتَ ماءً أَسودا.

فأَبو عبيدة يدَّعي زيادة ذي واسم، ونحن نحملُ الكلامَ على أَنَّ هناك محذوفاً.

قال أَبو عليٍّ وإنَّما هو على حدِّ حذفِ المضافِ، أَي ثمَّ اسم معنى السَّلامِ عليكما، واسمُ معنى السَّلامِ: السَّلامُ، فكأَنَّه قال: ثمَّ السَّلامُ عليكما.

فالمعنى لعمري ما قاله أَبو عبيدة، ولكنَّه من غير الطريق التي أَتاه هو منها؛ أَلا تراه هو اعتقد زيادةَ شيْءٍ، ونحن اعتقدنا نقصانَ شيْءٍ".

وقال[١٩]:" فقولُهُ إذاً: باسم الماء، واسم السَّلام إنَّما هو من باب إضافة الاسم إلى المسمَّى".

ونقل أَبو حيَّان عن بعض النُّحاة في قولهم: بقلة الحمقاءِ أَنَّهم جعلوه من هذا الباب، فقال[٢٠]:" وذهب بعضُ النُّحاةِ إلى أَنَّه من قبيل ما أَضيف المسمَّى إلى الاسم كأَنَّكَ قُلْتَ: البقلة التي هي صاحبة هذا الاسم، وكذلك باقيها".

وقد ذهبَ ابن يعيش مذهبا لطيفاً في تبيان الغرض من إضافة المسمَّى إلى اسمه، مسوِّغا هذه الإضافة كما في نحو قولهم: لقيتُه ذات مرَّةٍ بأنَّ المراد الزمن المسمَّى بهذا الاسم، فقال[٢١] في ذلك:" اعلم أَنَّهم أَضافُوا المسمَّى إلى الاسم مبالغةً في البيان لأَنَّ الجمع بينَهُما آكدُ من إفرادِ أحدهما بالذِّكر، وفي ذلك دليلٌ من جهةِ النَّحو أَنَّ الاسم عندهم غير المسمَّى إذ لو كان إيَّاهُ لَما جاز إضافته إليه، وكان من إضافة الشَّيْءِ إلى نفسِه، فالاسم هو اللفظُ المعلَّقُ على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقةُ أو معنىً تمييزاً لها باللقب ممن يشاركها في النَّوع والمسمَّى تلك الحقيقة، وهي ذات اللقب، أَي صاحبه، فمن ذلك قولُهم: لقيتُهُ ذات مرَّةٍ، والمراد الزَّمن المسمَّى بهذا الاسم الذي هو مرَّة، ومثله ذات ليلةٍ، ومررت به ذات يوم، وداره ذات الشِّمال، وسرنا ذا صباحٍ، كل هذا معناه وتقديره: داره شمالاً، وسرنا صباحاً بالطَّريق التي ذكرناها إلَّا أَنَّ في قولنا: ذا صباحٍ وذات مرة تفخيماً للأمر".

١٨ - الخصائص، ٣/-٣٠٢٩.

١٩ - الخصائص، ٣/٣١.
٢٠ - ارتشاف الضرب، ٤/١٨٠٦.
٢١ - ابن يعيش، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، ٣/١٢.

ثانياً: إضافة الشَّيْء إلى لقبِهِ

من وجوه إضافة الشيْء إلى نفسِه أَنْ يُضافَ الاسم إلى لقبِهِ كقولهم: سعيد كُرْزٍ وقيس بطَّةٍ.

قال ابن السَّرَّاج[٢٢]:" أَلا ترى أَنَّ رجلاً اسمه زيدٌ وهو شابٌّ أَو شيخٌ لا يجوزُ أَنْ تقولَ: زيدُ الشَّابِّ، فَتُضيف، ولا زيدُ الشَّيخِ، ولا شيخُ زيدٍ، ولا شابُّ زيد؟

فقيل له: وقد رأينا العلماءَ إذا لُقِّبَ الرَّجلُ بلقبٍ، ثُمَّ ذُكِرَ لقبُه مع اسمِهِ، جاز أَن تُضِيفَ اسمَه إلى لقبِهِ كقولِكَ: زَيْدُ رأْسٍ وثابتُ قُطْنَةٍ، ولا تجدُ بين ثابِتٍ وقطنةٍ إذا كان قد عُرِفا فَرْقَاً؟

فقال: اللَّقبُ مِمَّا يُشتَهرُ به الاسم حتَّى يكونَ هو الأعرفُ، ويكونُ اسمهُ لو ذُكِرَ على إفرادِهِ مجهولاً، فصارَ اللَّقبُ عَلَمَاً، والاسمُ مجروراً إليه كالمقطوعِ عن المسمَّى لأَنَّ الملقَّبَ إِنَّما يُرادُ بلقبِهِ طرحُ اسمه، وقد كانت تسميتُهم أَن يُسمَّى الشَّيْءُ بالاسم المضافِ إلى شيْءٍ كقولِكَ: عبدُ الدَّار وعبدُ اللهِ، فجعلوا الاسم مع لقبهِ بمنزلةِ ما أُضيفَ ثُمَّ سُمِّيَ به، وكان اللَّقبُ أَولى بأَنْ يُضافَ الاسمُ إليه لأَنَّه صارَ أَعرفَ من الاسمِ، وأَصلُ الإضافةِ تعريفٌ كقولِكَ جاءَني غلامُ زيدٍ، فالغُلامُ يتعرَّفُ بزيدٍ، فلذلك جُعِلَ الاسمُ مضافاً إلى اللَّقب".

وإليه ذهب ابن يعيش، فقال[٢٣]:" فأَمَّا إضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كُرْزٍ وقيس بطَّةٍ فذلك جائزٌ غير ممتنعٍ وإِنْ كانا لعينٍ واحدةٍ، وذلكَ من قبل أَنَّه لَمَّا اشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف، وصار الاسم مجهولاً كأَنَّه غير المسمَّى بانفرادِهِ اعتُقِدَ فيه التَّنكير، وأُضيفَ إلى اللقب للتَّعريف، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلةِ ما أُضيفَ ثُمَّ سُمِّيَ به نحو عبد الله وعبد الدَّار، وكان اللقب أولى أَن يُضافَ إليه لأَنَّهُ صار أَعرف".

فقد تأَوَّلَ البصريون ومن تبعهم من المتأخِّرين نحو هذه الإضافة بأن قالُوا بأَنَّ المرادَ بالمضافِ الذاتُ أي المدلول، وبالمضافِ إليه اللَّفظُ أَي الدَّالّ؛ قال الرضي[٢٤] في شرح الكافية:" فإذا تقرَّر هذا قلنا: إنَّ تأويلَ نحو سعيد كُرْزٍ أَنْ يُقالَ: المرادُ بالمضافِ الذَّاتُ وبالمضافِ إليه اللَّفظُ، وذلكَ أَنَّهُ كما يُطلقُ اللَّفظُ، ويراد به مدلولُه، ويُطلقُ أَيضاً مع القرينة ويُرادُ بهِ ذلك اللَّفظُ الدَّالُّ؛ تقولُ مثلاً: جاءَني زيدٌ، والمرادُ المدلول، وتكلَّمْتُ بزيدٍ، والمرادُ اللَّفظُ.

فمعنى جاءَني سعيدُ كُرْزٍ أَي مُلقَّبُ هذا اللَّقبِ، ولا ينعكسُ التَّأويلُ، أَي لا يُقالُ: إنَّ المدلولَ دالٌّ والثَّاني مدلولٌ حتَّى يكونَ معنى سعيد كُرْزٍ اسمَ هذا المسمَّى لأَنَهم ينسبونَ إلى الأَوَّلِ ما لا يصحُّ نسبتُهُ إلى الأَلفاظِ نحو ضَربْتُ سعيدَ كُرْزٍ، وقالَ سعيدُ كُرْزٍ".

وجعل ابن جني المغايرة بين المضاف والمضاف إليه في إضافة الاسم إلى لقبه من جهة سلبِ التَّعريف من المضاف ونقلِها إلى المضافِ إليه، فقال[٢٥]:" ويزيدُ عندكَ في وضوحِ هذا أَنَّ العربَ إذا لَقَّبَتْ الاسم العلمَ أَضافتْهُ إلى لَقَبِه بعد أَن تسلبُه ما كانَ فيه من التعريف، وتَبْزُّهُ إِيَّاهُ، وتنقلُهُ إلى اللَّقبِ لِيَتَعَرَّفَ به الاسمُ الملقَّبُ به وهو الذي كان عَلَمَاً قبل السَّلبِ، وذلكَ قولُهم: قيس قُفَّةٍ، وسعيد كُرْزٍ، وإِنَّما أَصلُ هذين الاسمين قيس وسعيد، ثم لُقِّبَ قيسٌ بقُفَّةٍ، وسعيدٌ بكُرْزٍ، فسلبُوهُما تعريفَهما، ونقلوه إلى قُفَّةٍ وكُرْزٍ، ثم كسوهما تعريفاً إضافيَّاً لَمَّا آثرُوا تعريفَهُما وأن يكونا بعد الإضافة معرفتَيْنِ كما كانا قبلَها معرفتين وإن اختلفت جهتا التَّعريف، فكان الأَوَّلُ تعريفاً عَلَمِيَّاً والآخر تعريفاً إضافيَّاً".

٢٢ - ابن السَّرَّاج، الأصول، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦، ٩/٢-١٠.
٢٣ - ابن يعيش، ٩/٣.
٢٤ - شرح الكافية، ٩١٨/١.
٢٥ - سر صناعة الإعراب، ٤٥٣.

ثالثاً: إضافةُ الموصوفِ إلى صفتهِ والصِّفةِ إلى موصوفها

اختلف العلماء في جواز هذه الإضافة وذلك لأنَّ الصِّفة والموصوف شيءٌ واحد، فأجازه الكوفيون وتأوَّلَهُ البصريون وما جاء من هذا كقولهم: مسجد الجامع ونحوه فقد قالُوا فيه بأَنَّه صفةٌ لموصوفٍ محذوف.

قال ابن يعيش[٢٦]:" الصِّفة والموصوف شيْءٌ واحدٌ لأَنَّهما لعينٍ واحدةٍ، فإذا قلتَ: جاءَني زيدٌ العاقلُ، فالعاقلُ هو زيدٌ، وزيدٌ هو العاقلُ؛ أَلا ترى أَنَّكَ إذا سُئِلْتَ عن كلِّ واحدٍ منهما لَجَازَ أَن تفسرَهُ بالآخر فتقول في جواب مَن العاقل: زيدٌ، وتقول في جواب مَن زيد: العاقلُ، فإذا كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر، فلا تقولُ: هذا زيدُ العاقلِ، وهذا عاقلُ زيدٍ بالإضافة وأحدهما هو الآخرُ، وقد ورد عنهم أَلفاظٌ ظاهرها من إضافةِ الموصوفِ إلى صفته والصِّفة إلى موصوفها، فالتَّأويلُ فيها على غير ذلك، فمن ذلكَ قولُهم: صلاة الأولى ومسجد الجامعِ وجانب الغربيّ وبقلة الحمقاءِ، فهذه الأَشياءُ حقُّها أَنْ تكونَ صفةً للأَوَّلِ إذ الصلاةُ هي الأُولى والمسجدُ هو الجامعُ، وإِنَّما أُزيلَ عن الصفة وأُضيفَ الاسم إليه على تأويلِ أَنَّهُ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ صلاةُ السَّاعةِ الأُولى يعني من الزوالِ، ومسجد الوقتِ الجامعِ أو اليوم الجامعِ، وجانب المكانِ الغربيّ، وبقلة الحبَّة الحمقاءِ".

وذهب الرضي في هذا الباب مذهباً مغايراً، فقد تأوَّلَ المضاف إليه مخصوصاً في هذا كلِّه، فيقع لذلكَ التَّخصيصُ في الإضافة.

قال الرضي[٢٧]:" ويجوزُ عندي أَنْ تكونَ أَمثلةُ إضافة الموصوفِ إلى صفته من باب طور سيناءَ وذلكَ بأَنْ يُجعلَ الجامعُ مخصوصاً والغربيُّ جانباً مخصوصاً والأُولى صلاةً مخصوصةً والحمقاءُ بقلةً مخصوصةً، فهي من الصِّفاتِ الغالبةِ، ثمَّ يضافُ المسجدُ والجانبُ والصَّلاةُ والبقلةُ المحتملةُ إلى هذه المختصَّة لفائدة التَّخصيص، فتكون صلاةُ الأُولى كصلاة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكَزْبَرَةِ وجانب الغربيّ كجانبِ اليمين".

وتبع الكوفيين في جواز هذه الإضافة بعض المعاصرين كما جاءَ في التحرير والتنوير لابن عاشور في معرض حديثه عن قولِه تعالى: ﴿وأَيَّدناهُ بِرُوْحِ القُدُس﴾ البقرة/٨٧، إذ قال[٢٨]:" فإضافة روح القدس من إضافةِ الموصوفِ إلى صفته، ولذلك يقالُ: الرُّوح القدس، وقيل: القدس اسم الله كالقدُّوس، فإضافة روح إليه إضافةٌ أَصلية، أَي روحٌ من ملائكة الله".

ومثل ذلك إضافة الصِفة إلى موصوفها كما في قولِهم: سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قطيفةٍ، وتأويله عندهم: أن تقَدَّرَ إضافَةُ الصِّفةِ إلى جِنْسِها، أي: شيءٌ جَرْدٌ من جِنْس القَطِيفَة. وشيءٌ سُحْقٌ مِن جِنْس العِمَامَة أو إضافة البعضِ إلى الكُلِّ.

فالتأويل الأول ما ذهب إليه الأَشموني، والثَّاني ما ذهب إليه ابن يعيش.

قال الأشموني[٢٩]:" ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: جَرْدُ قطيفةٍ، و سَحْقُ عِمامةٍ، وتأويله أن يقدر موصوفٌ أيضًا وإضافة الصفة إلى جنسها: أي شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة".

٢٦ - ابن يعيش، ١٠/٣.
٢٧ - شرح الكافية، ٩٢٤/١.
٢٨ - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧، ٧/٣.
٢٩ - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ١٤١/٢.

وقال ابن يعيش[٣٠]:" وقالوا: عليه سَحقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قطيفةٍ وأَخلاقُ ثيابٍ، وهل عندَكَ جائبةُ خبرٍ ومُغَرِّبةُ خبرٍ، فهذا ظاهرُهُ عكسُ ما تقدَّمَ لأَنَّ ما تقدَّمَ فيه إضافةُ الموصوف إلى صفتهِ، وهذا فيه إضافةُ الصفةِ إلى موصوفها؛ أَلا ترى أَنَّ المعنى عليهِ عِمامةٌ سَحقٌ، وهي الباليةُ، وقطيفةٌ جَرْدٌ وهي الخَلَقُ، وثيابٌ أَخلاقٌ أَي باليةٌ، فقدَّم هذه الصفات وأَزالها عن الوصفيَّةِ، وأَضافَها إلى الاسم إضافة البعض إلى الكلِّ على مذهبِ خاتم ذهبٍ، والمرادُ من ذهبٍ، وسوار فضَّةٍ أَي من فضَّةٍ، كأَنَّهُ سَحقٌ من عِمامةٍ، جعل السَّحقَ بعضَ العِمامةِ، وكذلكَ جَرْدُ قطيفةٍ أَي من قطيفةٍ، وأَخلاقٌ من ثيابٍ، ومنه قولُهم: جائبةُ خبرٍ، ومعناه خبرٌ يجوبُ الأَرضَ من بلدٍ إلى بلدٍ أَي يقطعُها؛ يقالُ: جُبْتُ البلادَ أَجوبُها إذا قطعتُها، فلمَّا قدَّمها وأَزالَها عن الوصفيَّةِ احتملَتْ أَشياءَ، وترددت فيها، فأَضافَها إلى الخبرِ إضافةَ بيانٍ كقولِكَ مائة درهمٍ لَمَّا احتملَتْ المائةُ معدوداتٍ أَضافَها إلى نوعٍ منها للبيانِ، ومثلُهُ مُغَرِّبَةُ خبرٍ؛ يقال: هل جاءَكم مُغَرِّبَةُ خبرٍ يعني خبراً طرأَ عليهم من بلدٍ سوى بلدكم، فهو لذلكَ غريبٌ، فلمَّا قدَّمَها احتملَتْ الخبرَ وغيرَهُ، فأَضافَها إلى الخبرِ على ما تقدَّم لتلخيصِ أَمرها وتبيينِهِ".

ثالثاً: إضافةُ الشَّيْءِ إلى ضميرِه

لما كان ضميرُ الشَّيْءِ هو الشَّيْءُ نفسَه رفضوا إضافتَه إلى ضميرِهِ لئلَّا يقعوا فيما لا فائدة فيه من حيث إنَ غرض الإضافة هو التعريف والتخصيص والفائدة.

قال ابن جنّي[٣١]:" وضميرُ الشَّيْءِ هو الشَّيْءُ البتَّة، والشَّيْءُ لا يُضافُ إلى نفسِهِ".

وقال أبو عليٍّ:" أَلا ترى أَنَّهم لم يقولُوا: مررتُ بهما اثنيهما، ولا مررتُ بهِ واحدِهِ كما قالُوا: مررتُ بهم ثلاثَتِهم لما كانَ الاثنان هو الضميرُ المضافُ إليه، ففي إجازتهم لإضافةِ كِلا مع امتناعهم إضافة اثنيهما وواحدِه دلالة على مخالفةِ كلا لهما في باب التثنيةِ، ومما يدلُّكَ على رفضهم إضافةَ الشَّيْءِ إلى نفسِهِ أَنَّهم قالُوا: مررتُ بهم ثلاثَتَهم أو ثلاثَتِهم وأَربعَتهم وأَربعتِهم، فتركوا الجمعَ للكثرةِ، وأَضافوا الثلاثةَ ونحوَها إليهِ، ولم يَجُزْ ذلكَ في التثنيةِ لأَنَّ التثنيةَ في الضميرِ لا يجوزُ أَنْ يُرادَ بهِ أَكثرُ من الاثنين، فيحصلُ فيهِ إضافةُ الشَّيْءِ إلى نفسِه، فرفضُوا ذلكَ، وصيغَ كلا مفرداً دالَّاً على التثنيةِ كما كان كُلٌّ دالاً على الجمعِ، وأَضافُوا هذا المفردَ إلى ضميرِ التثنيةِ لأَنَّهُ لا يمتنعُ إضافةُ المفرد إلى الاثنين نحو قولِكَ: أَحدُهُما، وهذا أَفضَلُهما، وأَيُّهُما أَخوكَ؟ فلو كان كلا لفظُهُ لفظُ التثنيةِ لَرُفِضَ إضافتُهُ إلى التثنيةِ كما رُفِضَ إضافةُ الاثنين إليه في قولِهِ: اثنيهما، وكما رفضُوا أَنْ يقولوا: مررتُ بهِ واحدِهِ[٣٢] من حيثُ كان الواحدُ الضَّميرَ المضافَ إليهِ، فقالُوا في هذا المعنى: مررتُ به وحدَه لتقعَ إضافةُ المصدر إلى ضميرِ المفرد، وليسَ المصدرُ بالضمير في هذا المفرد".

فقد عدلت العرب عن قولِهم: واحدِهِ إلى قولِهم: وحدَه لما في الأوَّل من إضافة الشَّيْءِ إلى ضميره، فعدلُوا عن ذلك إلى ما يخلِّصُهم ممَّا لا فائدة فيه، ففي القول الثاني تقع فيه إضافة المصدر (وحدَ) إلى ضمير المفرد، وليسَ المصدرُ بالضميرِ في هذا المعنى حسب قول أَبي عليٍّ.

رابعاً: إضافةُ كُل وجميع ونفس وذات وعَين وما في معناها

قد يوهمُ هذا الموضعُ على كثيرين بأَنَّه من إضافة الشَّيْءِ إلى نفسِه، إلَّا أَنَ المغايرةَ بين المتضايفَين بيِّنَةٌ كما قال ابنُ مالك، فقد ذهبَ إلى أَنَّ كُلّ ونفس قبل الإضافةِ صالحان لأَشياءَ مختلفة الحقائق، والذي يضافُ إليهما يدل على

٣٠ - ابن يعيش، ١١/٣.
٣١ - الخصائص، ٣٣٤/٣.
٣٢ - سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ٣٩٨/١.

شيْءٍ مُعَيَّن مخصوصٍ، وجعل هذه المغايرة قبل الإضافة مسوِّغاً للإضافة.

قال ابن مالك[٣٣]:" وأَمَّا قولُهم: نفسُ الشَّيْءِ، وكُلُّ القومِ فإنَّ المغايرةَ فيهِ بين الأَوَّلِ والثَّاني بيِّنَةٌ لأَنَّ نفساً وكُلّاً قبل أَنْ يُضافا صالحان لأَشياءَ مختلفةِ الحقائقِ، والذي يُضافُ إليهِ أَحدُهما دالٌّ على مُعَيَّنٍ، فإذا طرأت الإضافةُ اتحدا معنىً، وبقي الشُّعورُ بما كانا عليهِ قبلَ أَنْ يُضافا مسوِّغاً لجعلِهما مُضافاً ومضافاً إليه في اللفظِ وإنْ كانا في المعنى واحداً".

ويرى ابن جنّي أَنَّ المغايرة والاختلاف بين كلّ وما أضيفت إليه إنَّما هو من وجه آخر، فقد قال[٣٤]:" فأَمَّا قولُنا: أخذت كلَّ المالِ، وضربْتُ كلَّ القومِ، فليسَ الكلُّ هو ما أُضيفَ إليهِ.

قال أَبو بكرٍ:" إنَّما الكلُّ عبارةٌ عن أَجزاءِ الشَّيْءِ، وكما جازَ أَنْ يُضافَ أَجزاءُ الجزءِ الواحدِ إلى الجملةِ جازَ أَيضاً أَنْ تُضافَ الأَجزاءُ كلُّها إليه.

فإنْ قيلَ: فالأجزاء كلُّها هي الجملةُ، فقد عاد الأَمر إلى إضافة الشَّيْءِ إلى نفسِه.

قيلَ: هذا فاسدٌ، وليسَ أَجزاءُ الشَّيْءِ هو الشَّيْءُ وإنْ كانَ مركَّباً منها، بل الكلُّ في هذا جارٍ مجرى البعضِ في أَنَّهُ ليسَ بالشَّيْءِ نفسِهِ كما أَنَّ البعضَ ليسَ به نفسه.

يدلُّ على ذلكَ وأَنَّ حالَ البعضِ مُتَصَوَّرٌ في الكلِّ قولُكَ: كلُّ القومِ عاقلٌ أَي كلُّ واحدٍ منهم على انفرادِهِ، هذا هو الظاهرُ، وهو طريقُ الحملِ على اللفظِ؛ قال تعالى:﴿وكلُّهم آتيه يومَ القيامةِ فَرْدَا﴾ مريم/٩٥، وقال تعالى: ﴿كلتا الجنَتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾ الكهف/٣٣، فوحَّدَ، وقال:

كِلا أَبوَيْكم كان فرعَ دعامةٍ

فلم يقلْ: كانا، وهو الباب".

ولمثلِهِ ذهبَ ابن يعيش، فجعل كلّ وجميع وعين ونفس منزَّلةً من المضافِ إليه منزلةَ الأجنبيِّ، وبها تقع المغايرةُ بينها وبين ما أَضيفت إليه، قال[٣٥]:" فأَمَّا قولُهم: جميع القوم، وكلّ الدَّراهم وعين الشَّيْء ونفسُه فعلى تنزيلِ الأَوَّلِ من الثَّاني منزلَةَ الأَجنبيِّ، وإضافته راجعةٌ إلى معنى اللام ومن، فجميع وكل اسمان لأَجزاء الشَّيْءِ، ونفسه وعينه مُنَزَّلان عندهم منزلةَ الأَجنبيِّ بمعنى خالصِ الشَّيْءِ وحقيقته، فيقولونَ نفسُ الشَّيْء وعينُه، فتكونُ منزلته من الشَّيْء منزلةَ البعضِ من الكُلِّ، والثَّاني منه ليسَ بالأَوَّلِ؛ أَلا ترى أَنَّهُ يقالُ: له نفسٌ، وله حقيقةٌ كما يقال: له علْمٌ وله مالٌ ونحوهما، ولذلكَ يخاطبونَ أَنفسَهم ويراجعونها مراجعة الأَجنبيِّ، فيقالُ: يا نفسُ لا تفعلي كذا. قال الشَّاعر:

ولي نفسٌ أَقولُ لها إذا ما تنازَعَني لعلِّي أَو عساني

وقال الآخرُ:

أَقولُ للنَّفسِ تَأْساءً وتعزيةً إحدى يديَّ أَصابتني ولم تُرِدِ

ويؤيِّدُ ذلكَ أَنَّكَ لا تقولُ: ضَرَبْتُني بضمِّ التَّاءِ، ولا ضَرَبْتَكَ بفتحها لاتحاد الفاعلِ والمفعولِ، وتقولُ: ضربْتُ نَفْسِي كما تقول: ضربْتُ غُلامي، فاعرفْهُ".

فالمغايرةُ عند ابن يعيش في كل وجميع من اعتبار كل وجميع هما اسمان لأجزاء الشَّيْءِ، ونفس وعين منزَّلان من الشَّيْءِ منزلةَ البعض من الكلِّ وهما بمعنى خالص الشَّيْءِ وحقيقته، وبالتَّالي يكون المضاف في هذا كلِّه غير المضافِ إليه.

٣٣ - شرح الكافية، ٩٢٤/١-٩٢٥.
٣٤ - الخصائص، ٣٣٤/٣-٣٣٥.
٣٥ - ابن يعيش، ٩/٣-١٠.

خاتمة البحث:

توصَّل البحث إلي النتائج الآتية:

١- اختلف النحاةُ في إَضافةِ الشَّيء إلى نفسهِ فأجازه الكوفيون إذا اختلف اللفظان، ولم يجزه البصريون مطلقاً.

٢- تأوَّل البصريُّون ما توهَّم البعض فيه بأَنَّه مضافٌ إلى نفسه.

٣- إضافة الشَّيْء إلى نفسه عند البصريين مقتصرةٌ على السَّماعِ، ولا حظَّ للقياسِ فيها.

٤- لعلَّ الفائدة الحاصلة من إضافة الشَّيْءِ إلى نفسه هي معيار جوازها.

المصادر والمراجع:

ارتشاف الضرب، أبو حيان، ت: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١٩٩٨،١.

أسرار العربية، ابن الأنباري، ت: مُحَمَّد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.

الأصول، ابن السَّرَّاج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦.

الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ت: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، ط٢٠٠٢،١.

التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧.

الخصائص، ابن جنّي، مُحَمَّد علي النجار، المكتبة العلمية.

سر صناعة الإعراب، ابن جني، ت: حسن هنداوي.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلم هارون، دار الجيل، بيروت، ط١،١٩٩١.

شرح الكافية، الرضي، تحقيق ودراسة: حسن بن مُحَمَّد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٩٣.

شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢.

شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

كتاب الشعر، أبو علي الفارسي، ت: محمود مُحَمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨.

لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف.

المثل السائر، ابن الأثير، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.

المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.

The addition of something to itself or to what is implied in its meaning

Dr.hussain bataineh **Dr.mohammadal dakeel**

Al-Balqa Applied University- Colleges Irbid

Abstract

Addition in Arabic language is considered as one of the controversial Phenomena that needs a lot of research and investigation of addition locations.

Therefore ,the researchers tried, through this research , to shed light on a strong area of addition , namely , the addition of something to itself.

The researchers investigated the views of grammarians about this type of addition and how they judged, to their view about it in proving the other issues of language and how . the researchers eliminated same ambiguity underlying some locations which are delusive of the addition of something to itself.

The research concluded a group of results aiming at the service of language.